جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 8 -	الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية		
عنوان المداخلة	موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2019)		
الإسم واللقب	شريط صلاح الدين	عبد الباسط مداح	منير عزوز
المؤهل العلمي	دكتوراه	-	-
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	أستاذ مساعد	أستاذ مساعد
التخصص	-	العلوم التجارية	علوم التسيير
المؤسسة	جامعة المسيلة	جامعة المسيلة	جامعة المسيلة
ملاحظات	رئيس المجلس العلمي ورئيس تحرير مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة	عضو بمخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر	عضو بمخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001–2019)

ملخص

سعت الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدعيم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة، وقد لاقى هذا المطلب استجابة وتعاونا من طرف الاتحاد الأوروبي ويظهر ذلك جليا من خلال تركيز الاتفاقية على ان تشتمل بنودها الأساسية على هذا الجانب، على أرض الواقع استفادت الجزائر من عديد برامج الدعم والإنعاش والمرافقة والتي أثبتت نجاحها، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود لتوسيع الاستفادة من هذه البرامج وتعميمها لتشمل المزيد من القطاعات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، اتفاقيات الشراكة، الشراكة الجزائرية الأوروبية.

Summary

Algeria has sought by the partnership agreement concluded with the European Union to strengthen the economic, social and environmental policies in the context of achieving the desired goals of sustainable development, This requirement has found the response and cooperation from the European Commission, it is evident by the concentration of the Convention to include essential elements on that side, In practice Algeria has benefited from several support and recovery programs that have proved successful, so the parties must make more efforts to expand the use of this programs and circulated to include more sectors.

key words: *Sustainable Development, Partnership Agreements, The Algerian-European Partnership.*

مقدمة

في عالم تسوده التكتلات الدولية والإقليمية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي على أساس القرب الجغرافي أو الانتماء العرقي أو الديني أو المصالح المتبادلة وبالنظر للمصاعب التي توجهها الجزائر في سبيل إنعاش اقتصادها الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، وفي ظل وجود العديد من القوانين الدولية الضاغطة والساعية لأخذ العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار عند صياغة برامج التنمية المحلية، لجأت الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي من أجل تتويج وترقية اتفاقيات التعاون المبرمة مع الاتحاد باتفاقية شراكة متعددة الأبعادعلى أساس ان ذلك سوف يُفضي بالضرورة إلى تقاسم المنافع والمزايا المشتركة والاستفادة من تجارب كل طرف وتعميم المنفعة للطرف الآخر، وهذا ما يتيح للجزائر إمكانية توطين

مختلف برامج الدعم وإعادة الإنعاش الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي، ومن هذا المنطلق يمكن ان نتساءل عن مامدلول أبعاد التنمية المستدامة؟ وهل تناولت اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية هذه الأبعاد؟ وعن ما أثر ذلك على مسار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: المقاربة النظرية للتنمية المستدامة**
- **المحور الثاني: ملامح اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية**
- **المحور الثالث: دور اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع التنمية المستدامة في دولة نامية (الجزائر) وسبل تدعيم السياسات الهادفة إلى تحقيق أبعادها بالاعتماد على اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية بين الدول (التكتلات)، فضلا عن ذلك فان البحث في مثل هذه المواضيع يفيد في عملية التقييم الدوري لاتفاقيات الشراكة بالاعتماد على مؤشر تحقيق التنمية المستدامة للاستدلال عن مدى نجاح هذه الاتفاقيات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- تحديد مدلول التنمية المستدامة بالاعتماد على دراسة داخلها.
- تحديد مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في شقها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- تبيان أهمية الاستعانة بالاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية بالدول النامية.
- تحديد أثر اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على سياسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: المقاربة النظرية للتنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

ورد مفهوم التنمية المستدامة أو لمرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام1987 حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنّها" :تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر،دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، وجاء تعريفها في قاموس (Webester)بأنّها :"تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها

أوتدميرها جزئياً أوكلياً"، وعرفها وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية، بأنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"[1]، وقد تبلور مفهوم التنمية المستدامة في تقرير الأمم المتحدة (مستقبلنا المشترك) الذي صدر 1987 حيث نص على أن التنمية المستدامة تعني "تلبيات احتياجات الأجيال الحالية دون استنفاد مقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق وتلبية احتياجاتها"[2].

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

1. التنمية الاقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادي حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي، والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي (أي باستبعاد أثر التضخم النقدي) كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد[3]، وقياس التنمية يقتضي قياس الإنتاج الكلي مع تقدير مختلف العناصر المؤلفة له، وذلك مثلا بواسطة الأسعار السائدة خلال سنة معينة، ومن الممكن أيضا استخدام الدخل القومي الإجمالي الذي يتضمن الزراعة والصناعة وأحيانا الخدمات والتجارة[4]، يتمثل هدف التنمية الاقتصادية الأساسي في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة معينة من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والقطاع الغير حكومي بالعمل بشكل جماعي من اجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل[5]، وعليه فان التنمية الاقتصادية هي تلك التنمية التي تعكس تطور الاقتصاد الوطني من حيث الكفاءة في استغلال الموارد والفعالية في الانتاج في ظل تحقيق معدلات نمو للناتج القومي الاجمالي.

2. التنمية الاجتماعية

يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية فيضع القرار[6]، وتتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لمقابلة احتياجات الأجيال القادمة من فرص التعليم، ومن الخدمات الصحية، وأيضا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة والتي تتجنب حدود ومستويات الفقر[7]، أي أن التنمية الاجتماعية هي تلك التنمية التي تُعنى بالمورد البشري وترتبط بتسجيل تطورات نحو تحقيق المزيد من الرفاهية المادية والمعنوية والصحية والاستقرار الاجتماعي وترقية المستوى العلمي للسكان.

3. التنمية في ظل الحفاظ على البيئة

تتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها[8]، فالتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية وبخاصة الزراعية والحيوانية فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية[9]، فالتنمية البيئية هي محصلة برامج وسياسات وتشريعات هادفة الى حماية البيئة مع التركيز على أن يتحقق ذلك بالموازاة مع رفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على المحيط.

المحور الثاني: ملامح اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

تشكل الاتفاقية في إطارها العام مجموعة من الالتزامات والحقوق تنسجم وإمكانيات كل طرف ومستوى تطور اقتصاده، وباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد هش يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول بنسبة متوسطة تقدر بـ: (97%) فقد استفاد من مزايا وتسهيلات تساعد الجزائر على الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي بتكاليف منخفضة على الأقل من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد تم التركيز على تقوية التعاون الاقتصادي وفي كل المجالات[10] من خلال:

أولا: تحديد الأهداف

وذلك عن طريق[11]:

1. تعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة وفي إطار الشراكة التي يستلهم منها هذا الاتفاق.
2. يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
3. يندرج هذا التعاون الاقتصادي في اطر الهداف المحددة في تصريح برشلونة.

ثانيا: تحديد مجال التطبيق

لتعزيز التعاون الاقتصادي فقد تناولت الاتفاقية المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الشراكة والتي تتمثل في[12]:

1. يفضل تطبيق التعاون في مجالات النشاط الخاضعة للضغوط والصعوبات الداخلية أو التي شملتها عملية تحرير مجمل الاقتصاد الجزائري وعلى وجه الخصوص تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة.
2. كما يعطي التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بتسهيل تقريب اقتصاد الجزائر واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل وكذا تنمية تيارات التبادل بين الجزائر والمجموعة، لاسيما بتنويع الصادرات الجزائرية.
3. يشجع التعاون التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بتنفيذ كل تدبير من شانه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.
4. يعتبر الحفاظ على البيئة والتوازنات الايكولوجية عنصرا أساسيا للتعاون في إطار تنفيذ مختلف مجالات التعاون الاقتصادي.
5. يمكن للطرفين أن يحددا معا مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي.

ثالثا: تحديد الوسائل

وهي مجموعة من النقاط تساعد على تجسيد التعاون الاقتصادي المتمثلة في[13]:

1. الحوار الاقتصادي المنتظم بين الطرفين الذي يشمل كل مجالات سياسة الاقتصاد الكلي.
2. تبادل المعلومات وأمال الاتصال.
3. أعمال الاستشارة والخبرة والتكوين.
4. تنفيذ أعمال مشتركة.
5. المساعدة التقنية والإدارية والتنظيمية.
6. أعمال دعم الشراكة و الاستثمار المباشر من طرف المتعاملين، لاسيما الخواص منهم، وكذا دعم برامج الخوصصة.

رابعا: الاعتبارات الاجتماعية والثقافية

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر، وقد ركزت الاتفاقية في هذا المجال علي تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد وعدما لتمييز بينهم وبين رعاياهم فيما يخص:ظروف العمل،الأجور،الضمان الاجتماعي، أنظمة التامين،كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين علي إقليمها ولأفراد عائلاتهم نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية علي ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي والثقافي فيما يخص:[14]

ظروف العمال، الهجرة غير الشرعية،تحسين ظروفا لمعيشة، توفير مناصب الشغل، تحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي و الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين.

خامسا: الاعتبارات البيئية

يدرك الاتحاد الأوروبي والجزائر العواقب السلبية المترتبة عن تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي، وكما اشرنا آنفا خلال جولات المفاوضات فان الاتحاد الأوروبي يطمح من الجزائر رفع معدل نموها الاقتصادي ما بين (05%-10%)، وهو ما فتح المجال أمام تأثير ذلك التطور على سلامة البيئة داخل الجزائر، لذلك وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتفاوض من أجل إدراج الجانب البيئي ضمن الاعتبارات ذات الأولوية قبل الالتزام بأي تعهد، وبعد تجاوب الاتحاد الأوروبي مع هذه

المطالب تعهد الجانبان بتشجيع التعاون في مجال التردي البيئي، التحكم في التلوث، الاستخدام العقلاني للموارد بهدف ضمان تنمية مستديمة، ويتمحور التعاون في هذا المجال حول[15]:

1. المسائل المتعلقة بالتصحر.
2. التسيير العقلاني للموارد المائية.
3. أثر الزراعة على نوعية التربة والمياه.
4. الاستخدام الملائم للطاقة والنقل.
5. أثر التنمية الصناعية على البيئة بصفة عامة وعلى امن المنشآت الصناعية بصفة خاصة.
6. تسيير النفايات وبالأخص السامة منها.
7. مراقبة التلوث الحضري، الصناعي، البحري والوقاية منه.
8. استخدام وسائل متقدمة لتسيير البيئة ومراقبتها.
9. المساعدة التقنية من اجل الحفاظ على التنوع الحيوي.

المحور الثالث: دور اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر

أولا: البعد الاقتصادي

منذ إبرام اتفاقية الشراكة سنة 2002 تم تسجيل أكثر من 274 مشروع مشترك جزائري أوروبي بقيمة إجمالية تفوق 563346 مليون دينار جزائري (للفترة 2002-2015) مست مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التجارة، السياحة، البناء، الصحة،،،)[16]، أما بخصوص برامج التنمية الصناعية والفلاحية والسياحية فقد مُولت من طرف الاتحاد الأوربي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،بميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمسة سنوات،تبلغ مساهمة الاتحاد الأوربي 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية ب: 3.40 مليون أورو،أما 2.5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات لمنخرطة والمستفيدة من البرنامج، ويتم إدارة وتسيير البرنامج منطرف فريق من الخبراء الأوربيين والجزائريين[17]، وقد أدت هذه البرامج إلى:

- تأهيل أكثر من 959 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر.
- تحسين وتطوير البنية التحتية اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي.

- تكفل الاتحاد الأوروبي في إطار مختلف برامج التأهيل وإعادة الإنعاش (MEDA، GIZ) بتكوين المورد البشري الجزائري وإدماج العمال الجزائريين في مختلف الاستثمارات الأوروبية المباشرة.
- ساهمت المشاريع الأوروبية في عملية نقل التكنولوجيا لاسيما تلك المتعلقة بتطوير شبكات النقل والاتصالات.

ثانيا: البعد الاجتماعي

أدت المشاريع الاستثمارية الأوروبي إلى استحداث أكثر من 39939 منصب شغل خلال الفترة الزمنية بين (للفترة 2002-2015)[18]، كماوقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاقيتي تعاون وشراكة بقيمة إجمالية تجاوزت 63 مليون أورو تهدف إلى تحسين عمليات التنمية في المناطق الريفية وتحسين ظروف المعيشة للفئات الهشة في عشر ولايات، وتشمل الاتفاقيتان قطاعي الفلاحة والتنمية الريفية والتضامن و الأسرة[19]، وما يمكن ملاحظته هنا أن الجزائر استفادت بموجب اتفاقية الشراكة على مزايا وتسهيلات من الاتحاد الأوروبي حول:

- حصولها على تمويل مشاريع التمنية المحلية.
- حصولها على مرافقة واستشارة من طرف الاتحاد الأوروبي حول طرق التنمية الاجتماعية الممكنة
- تكفل الاتحاد الأوروبي ببعض المشاريع ذات الطابع الاجتماعي بصفة كلية.

ثالثا: البعد البيئي

خصص الاتحاد الأوروبي لتجسيد برامج التنمية البيئةمن بينها البرنامج الثلاثي (2014-2017) الذي يشمل 24 عملية بيئية بغلاف ماليقدر ب34 مليون أورو، ضمن هذا الغلاف الماليتم تخصيص 24مليون أورو لدعم نشاطات قطاع البيئة والهيئات التابعة له في حين سيتم توجيه 10 مليون أورو للمرافقة التقنية وتكوين العنصر البشري[20]، كما تم وفي اطار برنامج MEDA2تأهيل أكثر من 181 مؤسسة لنيل شهادة الايزو 14000 المتعلقة بتطبيق نظام الادارة البيئية[21]، ومن هذا المنطلق فان الجزائر قد تلقت اعانات فيما يخص:

- تمويل مشاريع تأهيل المؤسسات الجزائرية فيما تبني متطلبات نظم ادارة البيئة.
- تكوين المورد البشري بيئيا.
- فتح المجال أمام الجزائر للاستفادة من خبرة دول الاتحاد فيما يتعلق بالتحكم بالموارد الطاقوية دون التأثير سلبيا على المحيط.

خاتمة الدراسة

يجمع مصطلح التنمية المستدامة بين ثلاث ركائز أساسية تشمل الجانب الاقتصادي (تنمية اقتصادية) الذي يجب ان يراعي أولويات الجانب البيئي (تنمية بيئية) صياغته لأهدافه مع التركيز على ان لا يكون ذلك على حساب تحقيق الأهداف الاجتماعية (التنمية الاجتماعية)، لذا فان الجزائر وباعتبارها دولة نامية وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (دول متقدمة) في ظل اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية قامت بسن العديد من القوانين والتشريعات وكذا تبني العديد من البرامج المدعومة من طرف الاتحاد، والتي أدت إلى:

- قام الاتحاد الأوروبي بتأهيل العديد من المؤسسات الجزائرية وإعادةإنعاشها.
- رافق الاتحاد الأوروبيعينة من المؤسسات الجزائرية في سعيها للحصول على شهادات مطابقة الجودة بأنواعها وهو الأمر الذي كلل بالنجاح لدى العديد منها.
- تسجيل تحسن وتطور في نمو الاقتصاد الجزائر بعيد إبرام اتفاقية الشراكة.
- تسجيل العديد من البرامج ذات الأهداف الاجتماعية خاصة لدى بعض الفئات ذات الاحتياج (المرضى، المعوقين، المعوزون، الجمعيات الثقافية، موطنو المناطق الريفية و المعزولة)

توصيات الدراسة

بالاعتماد على نتائج الدراسة، يمكن طرح العديد من التوصيات والتي من شأنها تدعيم جهود تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بالاعتماد على توجيه اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية لتخدم هذا المسعى، من أهمها:

- ضرورة توسيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية لتشمل المزيد من القطاعات.
- بناء مركز مختص لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية واقتراح حلول لمشاكل التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق أهدافها التنموية.
- التركيز على ضرورة تبني الجزائر لمختلف المعايير البيئية وتوسيع استخدامها على غرار "مواصفات الايزو".
- ضرورة تشجيع المؤسسات الجزائرية الحكومية منها والخاصة وكذا الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي والتي أثبتت استجابة ايجابية لبرامج الدعم الأوروبية.

قائمة المراجع

1 مطاينوس مخول، عدنان غانم: نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 25، العدد الثاني 2009، ص 38.

2 احمد حمد هليل، مجال اتوقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، ولاقة بحثية مقدمة مقدما لمؤتمر الثاني للأوقاف :الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية،جامعة اما لقرى، مكة المكرمة،السعودية، 2002 ، ص07.

3عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية " المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية "، ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2001، ص17.

4موريس دوب، ترجمة هشام متولي، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ط2، دار الطليعة بيروت، لبنان، 1979، ص8.

5 تقرير البنك الدولي حول: التنمية الاقتصادية المحلية –دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، سبتمبر 2004، ص09.

6 خبابة عبد الله: التنمية الشاملة المستدامة " المبادئ والتنفيذ" المؤتمر العملي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008، ص5.

7 أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، مركز الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 19.

8 خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص05.

9 عبد الخالق عبد الله، دراسات في التنمية العربية–الواقع والآفاق–، مرآز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص245.

10منير عزوز، دور الشراكة الجزائرية الأوروبية في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماستر غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ولعوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة- 2013-2014، ص38.

11الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 47: المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، العدد 31، السنة 42، المؤرخةفي 2005/04/30، ص16.

12الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 48: المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، العدد 31، السنة 42، المؤرخةفي 2005/04/30، ص16

13الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 49: المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، العدد 31، السنة 42، المؤرخةفي 2005/04/30، ص16.

14 مفتاح صالح، بن سمينة دلال، اتفاقي لاشراكة الأورو–جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص07.

15الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 52، الفقرة 02: المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، العدد 31، السنة 42، المؤرخةفي 2005/04/30، ص17.

16الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015

17يوسف مروش، اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وأثرها المستقبلية على القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص91.

18الموقع الرسمي للوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015

19 الموقع الرسمي للاذاعة الجزائرية

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141223/23689.html

20http://www.djazairess.com/alahrar/114090

21الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، اتفاق مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائري ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص16.